تراجعت 20 نقطة وسط أجواء من القلق

البورصة تحت ضغوطات البيع

- هدوء للغاية في الجلسة حتى ما قبل الإقفال بنصف ساعة
- قيمة السيولة تتراجع إلى 22 مليون دينار
- الشركات الرخيصة تواصل النشاط

الانخفاض مستمر

- مضاربات واسعة على الأسهم الشعبية
- استعدادات لإدراج بنك وربة خلال أسبوعين
- تداولات قياسية على «صفاة طاقة»

كتب المحرر الاقتصادي

واصل سوق الكويت تراجعه امس ليخسر 20 نقطة نتيجة ضغوطات البيع وتكتيكات بعض المحافظ والصناديق لشراء الاسهم بأقل الاسعار فيما تراجعت السيولة الى 22 مليون دينار وهي قيمة متدنية للغاية تعيد للسوق اجواء تداولات شهر رمضان الماضي.

وبدأت جلسة امس هادئة مملة دون اي حركة واضحة حتى قبل الاقفال بنصف ساعة لتشهد عمليات رخوة على عدد من الشركات وبكميات كبيرة.

وقال المراقبون ان جلسة امس هي مقاربة لجلسة اول من امس من حيث الهدوء وانخفاض قيمة التداول وانخفاض المؤشر السعري الذي فقد الكثير من النقاط

واضاف المراقبون ان البعض يستعد من الان لعمليات شراء لسهم بنك وربة الذي سيدرج في السوق الرسمي خلال اسبوعين.

ومضى المراقبون ان المضاربات على الاسهم الشعبية والرخيصة.

ورأى المراقبون ان السوق مقبل على ارتفاعات وان ما يحدث هو مجرد محاولة لتجميع الاسهم باسعار متدنية وهذا ما تلجأ اليه بعض المحافظ والصناديق.

وكان سوق الكويت تراجع اول من امس 9.6 نقاط ولم يحدث اي تغيير اثناء المزاد فيما تراجعت السيولة بشكل واضح الى مستوى 21.1 مليون دينار بعد ان كانت آن تصل الى حاجز الـ 30 مليونا.

واكد المراقبون ان الجلسة الهادئة لم تشجع على عمليات الشراء فيما استمرت المضاربات على الشركات الرخيصة وبعض شركات الاسمنت.

واوضح المراقبون ان السوق ينتظر مفاجآت حتى تعود السيولة الى سابق عهدها.

وزاد المراقبون ان الشركات الرخيصة هي التي تتحرك بصورة جيدة على الشركات الكبيرة التي كانت مستقرة وكان سوق الكويت حقق ارتفاعا في منتصف الاسبوع الا ان عمليات جني الارباح والضغط على الاسعار دفعته الى العودة الى المنطقة الحمراء واستمر في جلسة امس بالانخفاض.

ولا تزال السيولة عند معدلات ضعيفة ويتوقع ان تستمر عند هذه المستويات واكد المراقبون ان جلسة امس شهدت انخفاضا وهو امر طبيعي حيث لابد من عمليات جني ارباح.

واوضح المراقبون ان الشركات الكبيرة حافظت على الاستقرار مؤكدين ان الوضع مازال ايجابيا وان الفترة المقبلة ستشهد ارتفاعات قياسية مع عودة السيولة.

ومضى المراقبون ان وضع السوق بات الافضل بسبب اصراره على الصعود على وقع اخبار ايجابية متوقعة.

وتابع المراقبون ان عمليات الشراء في السوق تعكس رغبة المستثمرين في ايجاد فرص استثمارية وثقتهم بأن السوق الكويتي سيلحق بارتفاعات الاسواق الاقليمية والعالمية فيما يعود تباين الاداء الى عمليات جني الارباح.

واكدوا المراقبون ان حركة تداولات البورصة في الفترة الاخيرة تعد طبيعية لسوق حقق ارتفاعات متتالية لاشهر متصلة اضافة الى عدم وجود حوافز فنية تدفع المستثمرين وتحديدا من غير الافراد الى ضخ مزيد من السيولة في الاسهم.

وأغلق سوق الكويت للاوراق المالية البورصة على انخفاض في المؤشر السعري بواقع 20.9 نقطة ليصل الى مستوى 8101 نقطة وارتفاع في مؤشر كويت 15 بواقع 3.4 نقاط مسجلا مستوى 1067 نقطة بينما لم يشهد المؤشر الوزني اي تغيير واغلق على نفس مستوى تداولات يوم امس عند 462.3 نقطة.

وبلغت قيمة الاسهم المتداولة عند الاغلاق حوالي 22 مليون دينار كويتي بكمية أسهم تقدر بنحو 228ر9 مليون سهم من خلال 4245 صفقة.

وسجلت أسهم شركات تبريد ومسالخ ك وخليج زجاج والعيد والهلال أكبر نسبة ارتفاع من حيث قيمة السهم في وقت سجلت أسهم شركات صفاة طاقة وادنك وتمويل خليج وقيوين ا والتخصيص اعلى نسبة في كمية التداول.

شركة تابعة لـ «عربي قابضة» تفوز بمناقصة

أعلنت شركة مجموعة عربي القابضة عربي قابضة أن شركة «عربي للطاقة والتكنولوجيا»، التابعة للشركة والمملوكة لها بنسبة 73 في المئة، قد حازت على أقل الأسعار في مناقصة لوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بقيمة 2.88 مليون دينار تقريبا، والخاصة بتنفيذ مشروع إنشاء وإنجاز وصيانة مبنى مركز الوزارة بمحافظة الأحمدي مبنى دار القرآن الكريم نساء منطقة الفحيحيل، علما بأن مدة تنفيذ المشروع سنتين ونصف.

دعوا مالكيها إلى تقصي الحقائق حول تكرار «السيناريو»

محللون: إيقاف بعض الأسهم لن يؤثر على حركة التداول في سوق الكويت

- عدد كبير من تلك الأسهم خاملة ولا تأثير فعلياً لها على الوضع العام للسوق

هيثم الشخص

- معظم الشركات الموقوفة هي استثمارية تأثرت بالأزمة المالية العالمية

سليمان الوقيان

قلل محللون ماليون كويتيون من تداعيات ايقاف اسهم 11 شركة مدرجة على مجريات تداولات سوق الكويت للأوراق المالية البورصة نظرا لضآلة قيمها السوقية وعدم اهتمام معظم المتداولين بالدخول عليها منذ ايقاف بعضها مع نهاية العام الماضي.

ونصح هؤلاء في لقاءات متفرقة مع وكالة الأنباء الكويتية كونا مالكي ومستثمري هذه الأسهم بضرورة تقصي الحقائق حول تكرار أسباب الايقاف من خلال سؤال مجالس الادارات مشددين على اهمية قراءة الموازنات السنوية لتبيان السبب الرئيس في هذه الظاهرة.

وحثوا الملاك والمستثمرين في حال عدم الوصول الى حلول مقنعة نحو تسييل هذه الأسهم والاتجاه بها الى فرص افضل.

واوضحوا أن أسباب الايقاف متعددة ما بين عدم تقديم بيانات مالية فصلية أو لعدم عقد الجمعية العمومية في المهلة المحددة أو لتجاوز خسائرها نسبة ال75 في المئة فاكثر من رأس المال أو لحين الانتهاء من اجراءات تخفيض رأس المال.

وقالت المحلل المالي سعاد الشميمري أن عدد كبير من أسهم تلك الشركات في الأصل هي (خاملة) ولا تاثير فعلي لها على منوال تداولات ال189 شركة المدرجة الأخرى والتي تعتبر نسبة 80 في المئة منها ملتزمة بتعليمات الادراج ما يعني أن الايقافات غير مؤثرة ولا خوف منها على حركة الأداء اليومي ولكنها ظاهرة تتفاقم عاما بعد عام.

وأضافت أن «معظم الشركات الموقوفة هي استثمارية تأثرت سلبا بالتداعيات التي خلفتها الأزمة المالية العالمية منذ العام 2008 ولا زالت تلقي بظلالها على شركات كثر وقد تسبب ذلك في بعض المشاكل لبعض البنوك التي كانت مرتبطة بقروض مع الشركات الموقوفة».

ونصحت الشميمري مالكي ومستثمري هذه الأسهم بضرورة قراءة الموازنة السنوية والبحث عن أسباب الاخفاق وتحميل المسؤولية على مجالس الادارات التي لم تحقق نتائج ملموسة في هذه القضية التي تؤرق الكثير من المتداولين اما من خسرت 75 في المئة من رأس مالها فعلى مساهميها الانسحاب والتوجه لشركات اكثر استقرارا. اما المحلل المالي سليمان الوقيان فقال أن نسبة بعض هذه الشركات الموقوف أسهمها لا تمثل 1 في المئة من المؤشر السعري للسوق على خلاف بعض الشركات التي اذا تم ايقافها فتؤثر حتما في السوق وهذه الشركات ال11 لا تمثل اية تخوفات لعموم المستثمرين. وأضاف ان «على مساهمي الشركات الموقوفة تحديد وجهة استثمارية جديدة اذا سلك الطرق التقليدية من ناحية مراجعة الموازنة لسنوات ماضية أو معرفة مستقبل الشركة واستراتيجية مجلس ادارتها الجديد تجاه المشاكل التي تتكرر سنويا وتؤدي الى عملية الايقاف».

في حين اعتبر المحلل المالي ميثم الشخص أن عملية الايقاف في حد ذاتها لا تحمل تخوفات «لكن الخوف من الشركات التي خسرت 75 في المئة من رأسمالها ولم تجد حلا للخروج من كبوتها» حيث ان مصيرها الشطب من السوق الامر الذي يؤثر بصورة قاسية على مساهميها.

وقال ان «المشكلة تكمن في عملية تأخير الكثير من الشركات في الافصاح عن بياناتها المالية بسبب تقاعس الادارات المالية أو يكون بيد مجالس الادارات لأسباب متنوعة ولذا لا بد من تفعيل التشريعات اللازمة التي تحفظ حقوق المساهمين للحد من بلوغ بعض الشركات لايقاف اسهمها عن التداولات بسبب هذا التقاعس».

«النفط الكويتي» ينخفض إلى 105.55 دولارات

«كونا» — قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي انخفض 1.14 دولار في تداولات الثلاثاء ليستقر عند مستوى 105.55 دولارات مقارنة بـ 106.69 دولارات في تداولات الاثنين. وتراجح سعر النفط الخام بين الصعود والهبوط في تداولات اليومين الماضيين حيث شهدت اسواق النفط العالمية صدور تقرير صناعي من معهد البترول الامريكي أشار فيه الى تراجع مخزونات الخام الامريكية البلد الاكثر استهلاكا للطاقة في العالم بما يعادل 1.2 مليون برميل.

ارتفاع مؤشرات الأسواق العالمية

الكويت - «كونا»: قال تقرير موجز صادر عن شركة الوطني للاستثمار التابعة لبنك الكويت الوطني امس ان معظم مؤشرات اسواق المال العالمية ارتفعت في الفترة من 9 الى 16 اغسطس الجاري حيث ارتفعت بنسب كبيرة في الاسواق الناشئة والنامية.

واضاف التقرير ان مؤشرات اسواق البرازيل وروسيا والهند والصين حققت ارتفاعا بنسبة 21 بالمئة في تلك الفترة في حين سجل مؤشر الاسواق النامية ارتفاعا بنسبة 0.8 في المئة.

وبين ان مؤشر دول مجلس التعاون الخليجي ارتفع بواقع 0.5 في المئة وبنفس النسبة ارتفع ايضا مؤشر الشرق الاوسط وشمال افريقيا بينما سجل مؤشر اسيا ارتفاعا ب 0.3 في المئة ومؤشر اوروبا بنسبة لا تتعدى 0.1 في المئة.

«العلي» رئيساً لمجلس إدارة مجموعة الأوراق

شعار مجموعة الاوراق المالية

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية بأن شركة مجموعة الاوراق المالية م الاوراق افادته بانه بناء على اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقدة في 18 أغسطس 2013، والذي تم فيه انتخاب اعضاء مجلس ادارة الشركة فقد تم تشكيل مجلس ادارة الشركة على النحو التالي: د/ خالد سليمان العلي رئيس مجلس الادارة ممثلا عن شركة حومة العقارية، علي يوسف العوضي نائب الرئيس والعضو المنتدب ممثلا عن شركة الدوغة الكويتية العقارية، سليمان الاحمد عضو، عبدالله يوسف البابطين عضو، مروان احمد سلامة عضو

«الخليجي» تلغي صفقة تخارج من محفظة عقارية

شعار بيت الاستثمار الخليجي

أعلن سوق الكويت للاوراق المالية انه قد ورد اليه من شركة بيت الاستثمار الخليجي (الخليجي) كتاب نصه كالتالي: عطفا على افصاحنا المؤرخ في 27 مايو 2013 – الاشارة جي اي اتش / ار ام دي/13/448 والخاص بالتخارج من محفظة عقارية تبلغ حصة «الخليجي» الإجمالية منها مبلغ 2.225.790 دينار كويتي محققة صافي ربح قدره 274.437 دينار كويتي، نحيطكم علما بانه قد تم الغاء صفقة التخارج من هذه المحفظة، علما بان هذا الاجراء لن يؤثر على البيانات المالية للشركة كون الشركة لم تقم بادراج الربح الناتج عن عملية التخارج ضمن بياناتها المالية.

عمومية «الوطنية المتحدة» تقر إطفاء خسائر بتخفيض رأس المال بمقدار 3.9 ملايين دينار

أعلن سوق الكويت للاوراق المالية انه قد ورد اليه من شركة مدينة الاعمال العقارية م الاعمال كتاب نصه كالتالي : بالإشارة إلى الافصاح عن المعلومات الجوهرية ، والى الفقرة 24/ ثالثا من تعليمات الافصاح عن المعلومات الجوهرية وآليه الاعلان عنها رقم د ا.م/ق.ر./م./2/2012، نحيطكم علما بانه بتاريخ 2013/08/18 قد اجتمعت الجمعية العمومية العادية والغير عادية لشركة الوطنية المتحدة القابضة وهي شركة تابعة لشركتنا والذي تم فيه اتخاذ قرارا باطفاء جزء من الخسائر المتراكمة للشركة الوطنية المتحدة القابضة البالغة 3.598.039 د.ك كما هي في 2012/12/31 بمبلغ 2.885.214 د.ك ليتبقى مبلغ 712.825 د.ك من هذه الخسائر يتم إطفاؤها في السنوات القادمة وذلك عن طريق تخفيض رأس مال الشركة 3.885.214 د.كليصبح 1.000.000 د.ك. و لا يوجد تاثير على المركز المالي للشركة الام (شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية) ،

عرض النقد بمفهومه الواسع انخفض بنسبة 0.4 في المئة خلال يونيو الماضي

«المركزي»: ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية انخفضت

الكويت – «كونا»: أظهرت ارقام صادرة عن بنك الكويت المركزي ان عرض النقد بالمفهوم الواسع ن 2 انخفض في شهر يونيو الماضي بنسبة 0.4 في المئة مقارنة بشهر مايو الماضي ليبلغ 31945.4 مليون دينار كويتي.

وقالت ادارة البحوث الاقتصادية بالبنك في نشرتها الشهرية عن يونيو الماضي وخصت بها وكالة الانباء الكويتية كونا امس ان وداىع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي انخفضت بواقع 0.8 في المئة لتصل الى 27489.6 مليون دينار في حين ارتفعت الودائع بالعملات الاجنبية بنحو 4.5 في المئة لتصل الى 3022.2 مليون دينار.

واضافت ان اجمالي أرصدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار الكويتي والمتمثل بسندات المركزي ارتفع في شهر يونيو الماضي بنسبة 10.1 في المئة مقارنة بالشهر السابق ليبلغ 2028.0 مليون دينار في حين ارتفع اجمالي الموجودات للبنوك بنهاية يونيو الماضي بنسبة 1.2 في المئة ليبلغ 50259.5 مليون دينار.

وذكرت ان صافي الموجودات الاجنبية للبنوك المحلية ارتفع بنسبة 0.3 في المئة في يونيو الماضي ليبلغ 7085.8 مليون دينار في حين انخفضت ودائع الاجل لدى البنك المركزي بنسبة 7.5 في المئة في الشهر نفسه لتصل الى 3040.6 مليون دينار.

شعار البنك المركزي

وبينت ان ودائع غير المقيمين بالدينار الكويتي ارتفعت بنسبة 5.2 في المئة لتصل الى 616 مليون دينار كما ارتفعت هذه الودائع بالعملات الاجنبية بنسبة 5.7 في المئة حيث بلغت 2255.22 مليون دينار.

وقالت الادارة في نشرتها ان أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة للمقيمين ارتفعت بنسبة 0.7 في المئة في يونيو الماضي لتبلغ 27986.5 مليون دينار في حين استقر متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزينة مدة عام عند (1) في المئة.

وأشارت الى أن تمويل الواردات الكويتية ارتفع في شهر يونيو الماضي بنحو 73 في المئة ليبلغ 678.4 مليون دينار في حين انخفض متوسط سعر صرف الدولار الامريكي في يونيو الماضي بنسبة 0.4 في المئة مقارنة بالشهر السابق مسجلا مستوى 284.33 فلسا للدولار.